Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (105) المجلد (2) ايلول 2025

النظام الانتخابي في منغوليا1992-2001
Electoral System in Mongolia 1992-2001

المدرس المساعد رغده منذر هاني احمد
مديرية تربية ديالى

Abstract

This research aims to shed light on the transformation of Mongolia's electoral system between 1992 and 2001, a pivotal decade that witnessed the country's transition from a socialist system to a functioning multi-party democracy. By analyzing the framework and implementation of parliamentary and presidential elections, the research evaluates the impact of institutional reforms, the role of political parties, and the oversight of international bodies. It argues that Mongolia's advanced electoral process laid the foundations for democratic resilience despite periodic setbacks and party dominance. After the collapse of the Soviet Union, Mongolia adopted a new democratic constitution in 1992, marking the beginning of a new political era. The country transitioned from a single-party socialist system to a multi-party democracy with regular elections and constitutional rule.

Email:
raghda.munthier93674@gmail.com

Published: 1- 9-2025

Keywords: (النظام، الانتخابات
منغوليا)

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على تحوّل النظام الانتخابي في منغوليا بين عامي ١٩٩٢ – ٢٠٠١، وهو عقدٌ محوري شهد انتقال البلاد من نظام اشتراكي إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب فعّالة من خلال تحليل إطار وتطبيق الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أن العملية الانتخابية المتطورة في منغوليا أرست أسس المرونة الديمقراطية على الرغم من الانتكاسات الدورية وهيمنة الأحزاب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اعتمدت منغوليا دستورًا ديمقراطيًا جديدًا عام ١٩٩٢، إيذانًا ببداية حقبة سياسية جديدة وانتقلت البلاد من نظام اشتراكي أحادي الحزب إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب، مع انتخابات منتظمة وحكم دستوري.

المقدمة

تُعدّ الانتخابات والأنظمة الانتخابية عناصر أساسية للديمقراطية، اذ تواجه الدول التي تتجه نحو الديمقراطية تحديات كبيرة في اختيار النظام الانتخابي المناسب الذي يُناسب ظروفها التاريخية والاجتماعية، ويضمن انتخابات نزيهة وتنافسية، اذ تواجه الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ديمقراطية مشاكل في بناء الدولة، ومن تلك الدول منغوليا دولة ما بعد الشيوعية، ديمقراطية حديثة العهد وناجحة ومن أهم عناصر ذلك النجاح الحكم البرلماني في منغوليا، الذي ساهم في تطوير نظام انتخابي عادل فيها، اذ شهدت منغوليا تحولاً سياسياً عميقاً في أوائل تسعينيات القرن الماضي فبعد أكثر من ستة عقود من الحكم الاشتراكي أحادي الحزب بقيادة حزب الشعب الثوري المنغولي، وقد مهد الدستور الجديد الذي اعتُمد عام ١٩٩٢، الطريق لنظام سياسي شبه رئاسي، وأقرّ انتخابات حرة، وفصلاً للسلطات، وضمانات للحريات المدنية.

تتمثل مشكلة البحث في تطور النظام الانتخابي في منغوليا خلال الفترة الحرجة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١، حيث يبحث في كيفية تأثير القوانين الانتخابية، والتنافس الحزبي، ومشاركة الناخبين، والأطر المؤسسية على المسار الديمقراطي للبلاد جودة بناء الديمقراطية والنظام الانتخابي في منغوليا لتحديد ما إذا كان البلد يوازي نموذج التحول الذي طراء اليه، وعليه تطرح الباحثة التساؤلات الاتية:

(1) هل وُجدت عيوبٌ خلال العملية الانتخابية في منغوليا ؟

(2) هل اهتمّ دعاة الديمقراطية في منغوليا بشكلٍ فعّال بقضايا بناء الدولة أثناء بناء نظام ديمقراطي انتخابي؟

(3) ما هي العوامل التي ساعدت في التعددية الحزبية في منغوليا؟

على ذلك الاساس تم اختيار عنوان البحث: (النظام الانتخابي في منغوليا 1992–2001) لتسليط الضوء على تلك الانتخابات ونتائجها.

قسم البحث الى مقدمة و ثلاث محاور رئيسية: تناول **المحور الاول**: انتخابات عامي 1992 و1993، اما **المحور الثاني**: تطرق الى انتخابات عام 1996، اما **المحور الثالث**: تطرق الى الانتخابات البرلمانية لعام 2000 والانتخابات الرئاسية لعام 2001، وفي النهاية اشتمل البحث على أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة.

المحور الاول :انتخابات عامي 1992 و1993

اعتُمد أول قانون للانتخابات البرلمانية وقانون الأحزاب السياسية في منغوليا في نيسان ١٩٩٢، بحيث تتمكن الأحزاب المتنافسة المسجلة رسميًا من الترشح للانتخابات، وفي عام ١٩٩٣ أقرّ مجلس الدولة الأعلى قانون انتخابات الحكومات الإقليمية وقانون الانتخابات الرئاسية، اذ ينص قانون الانتخابات البرلمانية على انتخاب ٧٦ عضوًا في مجلس الدولة الأعلى في منغوليا من خلال نظام أغلبية الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء[1].

تم اجراء اول انتخابات برلمانية خلال الفترة الانتقالية لمنغوليا متعددة الأحزاب في 28 حزيران 1992 وقد تم تسجيل ائتلافين وثمانية أحزاب لخوض تلك الانتخابات البرلمانية، وقد ترشح في الانتخابات 76 عضوًا في ست وعشرين دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، اذ تضم منغوليا 18 مقاطعة تُشكل دوائر انتخابية، وثلاث مدن رئيسية، اولها مدينة دارخان وإردينيت(Darkhan and Erdinite)، التي تُشكل دائرة انتخابية، والعاصمة أولان باتور(Ulaanbaatar) الواقعة في الشمال الشرقي للبلاد، والتي تضم ست دوائر انتخابية[2].

تألفت الانتخابات من منافسة الائتلاف الأول المتمثل بالتحالف الديمقراطي، ويضم كلاً من الحزب الديمقراطي التقدمي الوطني المنغولي(Mongolian National Progressive Democratic Party) ، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المنغولي(Mongolian Social Democratic Party) ، وتم دمج تلك الاحزاب في حزب واحد اطلق عليه الحزب الديمقراطي المنغولي(Mongolian Democratic Party)[4] الذي تأسّس رسميًا في 24 ايار 1990،اما الائتلاف الثاني تألف من حزب المؤمنين الديمقراطيين المنغوليين(Mongolian Democratic Believers Party) وحزب الشعب المنغولي(Mongolian People's Party)[5] تأسس في 25 حزيران 1920، وخاضت الأحزاب الثمانية المتبقية الانتخابات بشكل مستقل[6].

في انتخابات عام ١٩٩٢ كان عدد المرشحين ٢٧٥ مرشحًا من أصل ٢٩٣ مرشحًا من ١٠ ائتلافات، بينما كان ١٨ مرشحًا مستقلًا، وقد فاز في الانتخابات حزب الشعب المنغولي بـ ٧٠ مقعدًا من أصل ٧٦ مقعدًا في مجلس الدولة الأعلى، على الرغم من أنه لم يحصل إلا على ٥٦٪ من الأصوات الشعبية، بينما حصل التحالف الديمقراطي على أربعة مقاعد، و حصل حزب الشعب على مقعد واحد، وانتُخب مرشح مستقل واحد ينتمي المرشح المستقل الوحيد ونواب أحزاب المعارضة الأربعة إلى مجموعة الديمقراطيين العشرة الأوائل الذين شكلوا الحركات الديمقراطية في منغوليا، وتوزعت أصوات المعارضة بين عدد كبير من الأحزاب والائتلافات الاخرى[7].

سمح نظام التصويت الكتلي لحزب الشعب الثوري المنغولي الحاكم بالفوز بنسبة ٩٢٪ من المقاعد بنسبة ٥٧٪ فقط من الأصوات، واعتبر الكثيرون ذلك النظام ليس فقط غير عادل، بل وخطيرًا على الديمقراطية، وقد تمكَّن حزب الشعب الثوري المنغولي من الفوز بـ 92% من مقاعد البرلمان عام 1992 لأنه[8]:

1. استفاد من نظام الأغلبية الفردي.
2. حصل على نسب أصوات عالية في أغلب الدوائر.
3. واجه معارضة مقسّمة وضعيفة، مما سهّل فوزه بالمقاعد.
4. لم يكن هناك نظام تمثيل نسبي يمنع مثل تلك التفاوت بين الأصوات والمقاعد.

أجرت منغوليا أول انتخابات رئاسية حرة متعددة الأحزاب في 6 حزيران 1993، ولم يُسمح إلا للأحزاب التي تشغل مقاعد في مجلس الدولة الأعلى بترشيح مرشحين رئاسيين، والذين شاركوا بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية على جولتين، على الرغم من أن الناخبين لم تكن لديهم معرفة كافية بالسلطة الرئاسية أو قانون انتخاب الرئيس، إلا أن نسبة إقبال الناخبين كانت مرتفعة بلغت 92.7%.[9].

قد رُفض ترشيح الرئيس السابق بونسالما أوشيربات(Punsalmaagiin Ochirbat)[10]، لحزب الشعب الثوري المنغولي، فانضم إلى الحزب الوطني الديمقراطي المنغولي، فقبله التحالف الديمقراطي مرشحًا له في الانتخابات الرئاسية، اذ أُعيد انتخاب ب. أوشيربات لولاية ثانية كرئيس بنسبة 58% من الأصوات، بينما حصل منافسه، ل. توديف(L. Todif)[11] على 38% من الأصوات بالنسبة لـ ب. أوشيربات، أتاح له فقدان عضويته في حزب الشعب الثوري المنغولي فرصة جيدة سمحت له فرصة إعادة انتخابه بالتعاون مع القوى الديمقراطية، أهلت شخصية ب. أوشيربات الكاريزمية جيدًا لشغل منصب الرئيس، وتمكن من تعزيز سمعته خلال فترة رئاسته[12].

كانت هناك عدة أسباب وراء تمكنه من الحصول على دعم الناخبين وتحسين سمعته، بما في ذلك اعتقاد الناس بأن تغيير الرئيس بشكل متكرر خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية فكرة سيئة وبدلاً من

الاعتماد على السمات الشخصية في تصويتهم، اعتقد أنصار ل. توديف أنه سيضع في اعتبارهم المصالح العليا للبلاد أثناء وجوده في السلطة أثبتت الانتخابات الرئاسية الأولى أن الديمقراطية في منغوليا قد تعززت، وأتاحت للمواطنين فرصة الاختيار الهادف، و أيدت غالبية سكان المدن الكبرى، بالإضافة إلى المقاطعات الوسطى وغوبي والشرقية، عضو الحزب الديمقراطي ب. أوشيربات، بينما صوتت المقاطعات الغربية لعضو الحزب الشيوعي الثوري المنغولي ل. توديف[13].

فاز أوشيربات بـ 14 ولاية من أصل 18.158 لعبت الانتخابات الرئاسية الأولى دورًا هامًا في تحقيق التوازن بين الرئاسة والبرلمان وشهدت نتيجة تلك الانتخابات وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة التنفيذية وسيطرة الديمقراطيين على البرلمان وهكذا أدت تلك الانتخابات الرئاسية إلى تحقيق توازن بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين، مما عزز التحول الديمقراطي[14].

المحور الثاني : انتخابات عام 1996

في عام ١٩٩٦ أُجريت الانتخابات البرلمانية بنظام الفائز الأول (FPTP) في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد، وقسمت المادة ٢٦ من قانون الانتخابات رقم ١٥٦، التقسيم الطبقي الاجتماعي في القانون، المُعدّل في كانون الثاني ١٩٩٦، منغوليا إلى ٧٦ دائرة انتخابية ذات مقعد واحد، مع اختيار مرشح واحد من كل دائرة، في انتخابات عام ١٩٩٦ كان ٢٦٧ مرشحًا من أصل ٣٠٢ من ٧ أحزاب ، وكان هناك ٣٥ مرشحًا مستقلًا[15].

هزم حزب ائتلاف الاتحاد الديمقراطي حزب الشعب الجمهوري المنغولي (MPRP)، محققًا فوزًا ساحقًا واستخدم الائتلاف وثيقة "العقد مع أمريكا" لعام ١٩٩٤ كنموذج لـ"العقد مع الناخبين المنغوليين"، كان ذلك العقد الوثيقة الأكثر انتشارًا في تاريخ منغوليا، إذ تضمن وعودًا عديدة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، على الرغم من أن وعود برنامجه الانتخابي بدت غير واقعية، إلا أنه ولأول مرة في تاريخ منغوليا، فاز الديمقراطيون في انتخابات برلمانية، وحصل حزب الاتحاد الديمقراطي الموحد على ٥٠ مقعدًا من أصل ٧٦ مقعدًا، أما حزب الشعب الثوري المنغولي فقد قبضته على السلطة لأول مرة منذ خمسة وسبعين عامًا، وحصل على ٢٥ مقعدًا فقط في مجلس الدولة الكبير[16].

بلغت نسبة إقبال الناخبين ٩٢٪ وعكس مجلس الدولة الجديد بمتوسط أعمار ٣٨ عامًا شباب البلاد وكان من بين أعضاء البرلمان الجدد سبع نساء، بزيادة عن ثلاث نساء في مجلس الدولة السابق، ولكن بانخفاض عن نسبة الـ ٢٠٪ المقررة في فترة الحزب الواحد، وكان سبعة عشر من النواب الجدد يعملون في القطاع الخاص أو قادة منظمات غير حكومية، مما يعكس صعود المجتمع المدني كقوة سياسية مهمة[17].

كان معظم النواب المنتخبين أعضاءً معروفين في حزب الاتحاد الديمقراطي الموحد، ممن شاركوا بنشاط في الحركة المؤيدة للديمقراطية. أما النواب الخمسة والعشرون المنتخبون من حزب الشعب الثوري، فكانوا نوابًا سابقين في برلمانات الفترة 1992–1996[18].

مع ذلك جلب الفوز الانتخابي تحديات وصعوبات متنوعة للديمقراطيين، إذ استُبدل بيروقراطيو حزب الشعب المنغولي للإصلاح ذوي الخبرة والمهنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً، بأعضاء أصغر سناً وأقل خبرة من حزب الاتحاد الديمقراطي، وانتُخب النائب السابق والخبير الاقتصادي، مندسايخان إنكسايخان(Mendsaykhan Enksaykhan)[19]، رئيس الاتحاد الديمقراطي، رئيساً جديداً للوزراء، وأدخلت الحكومة الجديدة إصلاحات قضائية واقتصادية جذرية، وحرّرت وسائل الإعلام، وعززت النظام القانوني، ولحسن الحظ كان الانتقال من الحكومة الحالية إلى الاتحاد الديمقراطي سلمياً وسلساً، وهي خطوة مهمة نحو ترسيخ الديمقراطية حيث أُطيح بالحزب الشيوعي من السلطة وانتخب الديمقراطيون المعارضون[20].

هكذا تعززت الديمقراطية في منغوليا بشكل أكبر واستمرت فترة الانتقال الديمقراطي في منغوليا حتى الانتخابات الرئاسية الثانية عام ١٩٩٧، حيث رُشّح ثلاثة مرشحين من الأحزاب البرلمانية. رُشِّح ن. باجابندي(N. Bajabandi)[21]، الرئيس السابق لمجلس النواب الأعلى للدولة، من قِبَل حزب الشعب المنغولي للإصلاح؛ ورُشِّح ب. أوتشيربات من قِبَل التحالف الديمقراطي؛ ورُشِّح جامبين غومبوجاف (Jambyn Batmokh)[22] من قِبَل حزب المحافظين المنغولي المتحد[23].

في 19 أيار 1997 فاز ن. باجابندي، مرشح حزب الشعب المنغولي للإصلاح، بالانتخابات الرئاسية الثانية وقد حظي بدعم 60.8% من الناخبين على أساس برنامجٍ اقترح إبطاء وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية السريعة التي أجرتها الحكومة السابقة وتقاسم الرئيس ب. أوتشيربات، من قِبَل الاتحاد الديمقراطي، الأصوات المتبقية بنسبة 29.6% مع ج. غومبوجاف الذي حصل على 7.7% من الأصوات[24].

كانت نسبة الإقبال عالية بلغت 85% من أصل 1.1 مليون ناخب مؤهل حظي ن. باجابندي بدعم مالي وإعلامي قوي من حزب الشعب الثوري المنغولي، وكان لدى المنافس ج. غومبوجاف خبرة واسعة في العمل في المناطق الريفية، لذا حصل على أصوات عالية، من ناحية أخرى اعتمد الرئيس ب. أوشيربات على جاذبيته الشخصية وبرنامجه الذي ركز على الإصلاحات الاقتصادية مثل الواردات المعفاة من الضرائب، ومع ذلك لم يكن ب. أوشيربات متأكدًا مما إذا كان سيحصل على نفس الدعم الذي حصده خلال فوزه الرئاسي الأول[25].

لم يتمكن الديمقراطيون من العثور على أي مرشح آخر حسن السمعة يمكنه تلبية شرط السن البالغ 45 عامًا بموجب قانون الانتخابات الرئاسية أثبتت نتيجة الانتخابات تلك أيضًا أن تفضيل الناخبين يمكن أن يتحول بشكل كبير من حزب سياسي إلى آخر، ونظر الناخبون في المنصب الرسمي للمرشح وانتمائه الحزبي وأدائه السياسي السابق[26].

يتبين لنا مؤشر قوي على أن الناخبين المنغوليين مستعدون لرؤية تغيير النظام، ويشير إلى أن الانتخابات الجديدة الديمقراطية حقًا وأن الانتقال إلى الديمقراطية استمر بنجاح.

المحور الثالث: الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2000-2001

أعادت الانتخابات البرلمانية الثالثة في 2 تموز 2000 السلطة السياسية إلى حزب منغوليا الثوري الشعبي وشارك عشرون حزبًا سياسيًا من أصل 24 حزبًا سياسيًا في منغوليا في الانتخابات، إما بشكل مستقل أو ضمن ائتلاف وترشحت الأحزاب البرلمانية الثلاثة – حزب منغوليا الثوري الشعبي، والحزب الوطني الديمقراطي ، والحزب الديمقراطي الاجتماعي بـ 76 مرشحًا، والأهم من ذلك، انحل ائتلاف الاتحاد الديمقراطي، وقرر الحزب الديمقراطي الاجتماعي التنافس في الانتخابات منفردًا[27].

ترشح مرشحو الحزب الوطني الثوري الشعبي تحت شعار حزبهم، بدلًا من أن يكونوا أفرادًا واختار الناخبون بين الأحزاب، بدلًا من بين المرشحين مما شكّل الأعضاء الثلاثة البارزون في الكتلة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي المنغولي، وفي آذار 2000، شكل حزب إرادة المواطنين، وبعد ذلك شكل ائتلاف الاتحاد الديمقراطي مع حزب إرادة المواطنين، ولم يبقَ في ائتلاف الاتحاد الديمقراطي سوى الحزب الوطني الديمقراطي المنغولي والحزب الديمقراطي الديني المنغولي الصغير[28].

شارك خمسة عشر حزبًا وائتلافًا سياسيًا في انتخابات عام 2000 وأسفرت الانتخابات عن فوز ساحق لحزب الإصلاح المنغولي، بحصوله على 72 مقعدًا من أصل 76 مقعدًا، على الرغم من حصوله على 50.3% فقط من الأصوات، وعلى الرغم من حصول القوة الديمقراطية على 46% من أصوات الناخبين" وقد رشح حزب الإصلاح المنغولي ثماني مرشحات، وانتُخبن جميعًا أعضاءً في البرلمان[29].

كان عضو الحزب الديمقراطي المنغولي الجديد، رئيس الوزراء السابق ج. نارانتشاسترالت(C. Naranchastralt)[30]، واحدًا من أربعة نواب فقط منتخبين من خارج الحزب وكان من بينهم أيضًا س. أويون(S. Oyon)[31]، رئيسة حزب إرادة المواطنين ، التي أُعيد انتخابها عن دائرتها الانتخابية في مقاطعة دورنود، أما الثالث فكان ب. إردينبات(B. Erdenebat)[32]، رئيس الحزب الديمقراطي

الاشتراكي المنغولي الجديد، الذي فاز في الانتخابات في أولان باتور، وفاز ل. غوندالاي، وهو مستقل واحد، بنسبة 41.57% من الأصوات في مقاطعة خوفسغول(Khovsgol)[33].

هناك عدة تفسيرات لهزيمة الديمقراطيين منها أولًا: تم تشكيل أربع حكومات خلال فترة أربع سنوات، مما أظهر درجة من عدم الاستقرار والفشل في توفير القيادة. ثانيًا، ارتكبت الحكومات المختلفة سلسلة من الأخطاء في الإصلاح الاقتصادي، ثالثًا انقسم الائتلاف قبل الانتخابات، ورشّح كل حزب قائمة مستقلة من المرشحين لذلك، لم يُلبِّ الديمقراطيون توقعات الشعب على الرغم من أن ما يقرب من خمسين بالمائة من الشعب جادلوا بأن الظروف المعيشية في ظل النظام الشيوعي كانت أفضل مما كانت عليه خلال فترة الانتقال الديمقراطي، إلا أن مشاعر الناخبين بدت متباينة أيضًا بشأن ماضي منغوليا الشيوعي؛ إذ قالت الأغلبية إن العودة إلى الشيوعية لم تكن خيارًا مرغوبًا فيه خلال الانتخابات، كانت البطالة والفقر من أهم اهتمامات الشعب المنغولي[34].

علاوة على ذلك سيطر حزب واحد على الحكومة لما يقرب من 70 عامًا، وكان من الصعب هزيمته كان يتمتع بتنظيم محلي، ودعم من بعض الصحف الوطنية، وعادات شعبية في التصويت له كان نصف أعضاء البرلمان المرشحين من حزب الشعب الثوري المنغولي نوابًا سابقين، بينما كان النصف الآخر أعضاء جددًا في البرلمان وهذا يدل على أن الشعب وثق بحزب الشعب الثوري المنغولي من خلال التصويت لأعضاء البرلمان الحاليين من الحزب[35].

من الواضح أن أحزاب المعارضة والمرشحين الجدد يفتقرون إلى الخبرة في صنع السياسات، بينما كان أعضاء الحزب يتمتعون بها في منغوليا، حزب الشعب الثوري المنغولي يحظى الحزب بثقة واسعة، إذ يُظهر المنغوليون ثقافة دعم قوية للأفراد ذوي التعليم الجيد والخبرة خلال الانتخابات، تُعدّ البرامج الحزبية مهمة في تحليل أهداف الأحزاب المتنافسة خلال الانتخابات، كما تُقدّم مؤشرًا جيدًا على برنامج الحكومة المُحتمل مستقبلًا، سأُقدّم هنا بإيجاز بعض شعارات وبرامج الأحزاب التي طُرحت خلال انتخابات عام 2000[36].

بدأ الناس ينظرون إلى الشعارات للمساعدة في اتخاذ قراراتهم، على الرغم من أن البعض أصبحوا مُتشككين في قدرة الأحزاب على الوفاء بوعودها خلال الحملة الانتخابية على سبيل المثال، كان شعار حزب الشعب المنغولي للإصلاح: "لنُنهِي الأزمة ونُنقذ الشعب من الفقر" ركّز حزب الشعب المنغولي للإصلاح على عدم استقرار الحكومة الائتلافية السابقة كما أكّد برنامج الحزب على التزامه ببناء طريق الألفية، وهو طريق سريع ذو مسارين عبر منغوليا ومع اكتماله، ستُربط البلاد بآسيا الوسطى وشمال شرق آسيا استقطبت وعود مشروع طريق الألفية العديد من الأصوات كان شعار حزب إرادة المواطنين: "الأمر يعتمد فقط على شجاعتكم المدنية". وركّز برنامج الائتلاف الجديد على سيادة

القانون والشفافية والمساءلة في الحكم، وكان شعار الحزب الوطني الديمقراطي المنغولي الجديد: "اختياركم هو مستقبل منغوليا" وكان شعار الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي المنغولي الجديد (MNSDP أو شركة EREL) هو: "ثقوا بأنفسكم وافعلوا ذلك بأنفسكم"، إلا أن سمعته تمحورت حول رئيسه ب. إرديبنات، الذي كان يمتلك أيضًا الشركة الوحيدة التي موّلت حزبه[37].

عندما تولى حزب الشعب الثوري المنغولي السلطة، أعلن رئيس الوزراء ورئيسه الجديد، ن. إنخبايار، رسميًا أن الحكومة الجديدة لن تُجري تغييرات جوهرية في عملية الانتقال، وأصبح الأمين العام لحزب الشعب الثوري المنغولي، ل. إنبيش، رئيسًا جديدًا للبرلمان، ومع ذلك، كان من الصعب جدًا على المعارضة معارضة حزب الشعب الثوري المنغولي في الحكومة أو البرلمان، نظرًا لسيطرته على كل من البرلمان والرئاسة[38].

يُظهر ذلك المثال أن منغوليا استمرت في العودة إلى الاستبداد من الديمقراطية من خلال تداول السلطة كل أربع سنوات، ويُظهر المثال أيضًا أن السلطة انتقلت من القوى الأكثر استبدادًا إلى القوى الديمقراطية في انتخابات متناوبة دون حدوث أي خلل كبير في عملية الانتقال إلى الديمقراطية[39].

قد راقب مراقبو المعهد الجمهوري الدولي ووفود دولية أخرى العملية الانتخابية بأكملها في الانتخابات البرلمانية لعام 2000، قاموا بتقييم العملية الانتخابية بأكملها بدءًا من فترة ما قبل الانتخابات، ويوم الانتخابات، وفرز الأصوات، وحتى انتقال السلطة. يزعم تقريرهم أن "الدعم المستمر من المنظمات غير الحكومية الدولية مثل المعهد الجمهوري الدولي، ومؤسسة كونراد أديناور(Konrad Adenauer)، ومؤسسة المجتمع المفتوح ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة آسيا، وغيرها كان حاسمًا في المساعدة على بناء استراتيجية المعارضة الانتخابية وكفاءتها، وفي تعليم المواطنين كيفية إجراء انتخابات نزيهة، وفي تشجيع جميع الأحزاب السياسية على نشر برامجها، وبشكل عام، لم يلاحظ المراقبون أي مخالفات انتخابية منهجية، ولكن كانت هناك بعض المشكلات البسيطة مثل عدم الاتساق في تسجيل الناخبين، ومشكلة في توزيع بطاقات هوية الناخبين، وفرز بطاقات الاقتراع الغيابية، والاستخدام غير السليم لصناديق الاقتراع المتنقلة' وقد وجدت عيوب في النظام الانتخابي لسنة 2001/2000 وقد دفعت تلك العيوب لاحقًا إلى دعوات لإصلاح النظام الانتخابي، بما في ذلك إدخال نظام التمثيل النسبي المختلط (Mixed-member proportional system) في السنوات اللاحقة وشملت تلك العيوب[40].

1. انعدام التناسب بين الأصوات والمقاعد.
2. تشتت أصوات المعارضة.
3. خلل في العدالة الجغرافية.

4. تقويض التعددية الحزبية.

5. تشجيع التصويت التكتيكي.

بعد النتائج المفاجئة لانتخابات عام 2000، شهدت منغوليا حدثا سياسيًا هامًا آخر ألا وهو الانتخابات الرئاسية التي جرت في 20 أيار 2001 في الفترة التي سبقت الانتخابات، هزم المرشح الرئاسي، ر. غونشيغدورج(R. Gonchegdorj)[41]، الزعيم السابق للحزب الديمقراطي الاجتماعي ورئيس مجلس النواب الأعلى للدولة في دورتي 1996–2000، مرشح الحزب الديمقراطي الوطني السابق ورئيس الوزراء، م. إنكسايخان(M. Enksai Khan)[42]، وفاز بترشيح الحزب الديمقراطي الموحد حديثًا للرئاسة[43].

شكّل حزب إرادة المواطنين ائتلافًا مع الحزب الجمهوري المنغولي لترشيح ل. داشنيام للرئاسة في النهاية، لم تكن وحدة الديمقراطيين الجديدة كافية لإزاحة ن. باجاباندي، الذي فاز بسهولة بنسبة 58% من الأصوات، مقارنةً بنسبة 36.5% لـ ر. غونشيغدورج حصل المرشح الثالث، ل. داشنيام على 3.5% من الأصوات، عزز فوز الانتخابات الرئاسية الهيمنة السياسية لحزب الشعب الثوري المنغولي. وبيّن الصعوبات التي يواجهها الديمقراطيون في استعادة ثقة الجمهور بعد أربع سنوات مضطربة في السلطة. لقد اتخذوا قرارات مؤلمة وغير شعبية لتحرير اقتصاد منغوليا خلال تلك الفترة، ولكن أربع حكومات متتالية من التحالف الديمقراطي ميزت حكمهم، وقضية فساد، وجمود سياسي تفاقم بسبب حزب الشعب الثوري المنغولي، والفشل في تحسين مستوى المعيشة[44].

على الرغم من مناشدات الحزب الديمقراطي لتحقيق توازن القوى بين الرئاسة والبرلمان، فاز الرئيس الحالي لحزب الشعب الثوري المنغولي ن. باجاباندي في انتخابات اعتبرت على نطاق واسع حرة ونزيهة. وقد عمل حزب الشعب الثوري المنغولي، الذي تبنى مبدأ ديمقراطي اجتماعي في عام 1997، على إظهار للجمهور والعالم أن الحزب قد ترك جذوره الشيوعية وراءه، لقد عمقوا الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها الديمقراطيون وحافظوا بشكل عام على بيئة الانفتاح السياسي والاقتصادي التي تمتعت بها منغوليا خلال العقد الماضي أعادت انتخابات عامي 2000 و2001 السلطة السياسية إلى حزب الشعب المنغولي للإصلاح على المستويين الرئاسي والبرلماني، وأظهرت الانتخابات الديمقراطية لعام 2001 حدوث انتقالات سلمية في منغوليا، كما برهنت على أن الانتخابات أصبحت جزءًا مهمًا من انتقال منغوليا إلى الديمقراطية[45].

كان لذلك التعدد الحزبي في منغوليا العديد من العوامل وتشمل[46]:

1. التحول الديمقراطي بعد عام 1990 إثر سقوط النظام الشيوعي، الذي أنهى احتكار الحزب الواحد للسلطة، و إقرار دستور 1992 الذي نصّ صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية والتعددية الفكرية.
2. الانفتاح الإعلامي وحرية التعبير، مما أتاح مناخًا حُرًا لتعدد الأصوات السياسية، اذ نشطت منظمات المجتمع المدني في تأطير المواطنين والمثقفين ضمن مشاريع سياسية مستقلة، مما ادى ذلك الى ظهور نخب سياسية جديدة من الطلاب والنقابات وقادة الحراك الشعبي، الذين أسسوا أحزابًا جديدة.
3. التعدد الجغرافي والاجتماعي في البلاد، ما أدى إلى ظهور أحزاب تمثل مصالح مناطق وفئات مختلفة.
4. القبول القانوني بتعدد الأحزاب في قوانين الانتخابات، خاصة بعد 1992، ما شجع التنافس الحزبي.
5. رغبة المجتمع في التغيير والتجديد بعد عقود من الحكم المركزي، ما ولّد طلبًا سياسيًا على التعددية.

الاستنتاجات :

1. بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠١، أحرزت منغوليا تقدمًا ملحوظًا في مأسسة الانتخابات الديمقراطية، وتضمنت نقاط قوة النظام تنظيمًا دوريًا للانتخابات، ونسبة مشاركة عالية، وانتقالًا سلميًا للسلطة، إلا أن مشكلات مستمرة، مثل هيمنة الأحزاب، وضعف ائتلافات المعارضة، وضعف الإطار الانتخابي، أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات، وتقدم تجربة منغوليا رؤى قيّمة حول التحول الديمقراطي في سياقات ما بعد الاشتراكية.
2. على الرغم من أن انتخابات عامي 1996 و2001 أسفرت عن وصول أحزاب مختلفة إلى السلطة ، إلا أن الأحزاب الحاكمة نجحت في تنفيذ برامجها الحكومية مما شهدت منغوليا تغييرات متعددة في الحكومات مما ساهم ذلك في توطيد الديمقراطية فيها.
3. صممت منغوليا نظامها الانتخابي الخاص بعناية ليناسب ظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية الفريدة، اذ اختارت الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية تصميمًا مؤسسيًا شبه رئاسي يتقاسم فيه الحكم الرئاسي والبرلماني السلطة.
4. أبرزت التجربة أهمية المراجعة المستمرة للنظام الانتخابي بما يتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد.

5. أثبتت التجربة ضرورة التوازن بين متطلبات الاستقرار السياسي وضرورات العدالة التمثيلية في تصميم الأنظمة الانتخابية.

الهوامش:

(1) Morris Rossabi, Modern Mongolia: From Khans to Commissars to Capitalists (Berkley, LA: University of California Press, 2005),P.2.
(2) Mongolian Science Academy and Institute of Historians, History of Mongolia Vol. 5 (Admon Printing: Ulaanbaatar, Mongolia 2003), P.404-405.
(3) Morris Rossabi,op.cit.p.5.

(4) الحزب الديمقراطي المنغولي: حزب سياسي تأسّس رسميًا في 24 مايو 1990، عقب التحول الديمقراطي الذي شهدته منغوليا بعد انهيار النظام الاشتراكي أحادي الحزب. يُعدّ هذا الحزب أحد أبرز القوى السياسية التي انبثقت عن الحراك الشعبي المطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث لعب دورًا محوريًا في انتقال البلاد إلى النظام التعددي والاقتصاد الحر. للمزيد ينظر:

Fish, M. Steven, and Michael Seeberg. "The Secret Supports of Mongolian Democracy." Journal of Democracy, vol. 28, no. 1, 2017, pp. 129–143.

(5) وحزب الشعب المنغولي: هو أقدم حزب سياسي في منغوليا، تأسس في 25 حزيران 1920 على يد الثوريين دامدين سوخباتار وخورلوغين تشويبالسان. لعب الحزب دورًا محوريًا في ثورة منغوليا عام 1921، التي أدت إلى استقلال البلاد عن الصين وتأسيس جمهورية منغوليا الشعبية، في عام 1924، غيّر الحزب اسمه إلى "حزب الشعب الثوري المنغولي" (MPRP) وانضم إلى الكومنترن (المنظمة الأممية الشيوعية) ، بعد التحول الديمقراطي في منغوليا عام 1990، تخلى الحزب عن الأيديولوجية الماركسية اللينينية وتبنى الاشتراكية الديمقراطية. في عام 2010، أعاد الحزب اسمه الأصلي "حزب الشعب المنغولي" وتبنى الأيديولوجية الاجتماعية الديمقراطية. للمزيد ينظر:

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Mongolian_People%27s_Party.

(6) Otgonjargal Sodnomdarjaa, New Perspectives on the History of the Twentieth Century Mongolia (Ulaanbaatar, Mongolia 2003),P. 208- 209.
(7) Morris Rossabi, Op .Cit, P.10.
(8) Otgonjargal Sodnomdarjaa, Op. Cit,P.209..
(9) Morris Rossabi, Op .Cit, P.15.

(10) بونسالما أوشيربات(1942): الوزير والرئيس الأول لمنغوليا، ولد أوتشيربات في 23 تموز 1942 في منطقة توديفتي بمقاطعة زا فكخان، أكمل تسع سنوات من الدراسة في أولان باتور في عام 1960 ، ثم درس في مدرسة لينينغراد (سانت بطرسبرغ) العليا للتعدين، وتخرج بدرجة البكالوريوس في هندسة التعدين في عام 1965، حصل على درجة أعلى لدراسة منجم النحاس والموليبدينوم في عام 1975، وعمل في البداية كمستشار في وزارة الصناعة في عام 1966، وعُين كبير مهندسي منجم الفحم شارين جول في يناير 1967، وفي نيسان 1972 تم تعيينه نائبًا للوزير، وفي نيسان 1976، وزيرًا للوقود والطاقة والصناعة والجتموزجيا، في تموز 1985، كان أوشيربات نائبًا عن الحزب الثوري الشعبي المنغولي في مجلس الشعب العظيم لدوائر أولان باتور (1977–1990)، تم انتخابه رئيسًا لهيئة رئاسة مجلس الشعب العظيم، أي رئيس الدولة في 21 اذار 1990، في 3 ايلول1990 انتخب لمنصب رئيس جمهورية منغولية الشعبية، وفاز في انتخابات عام 1993 وشغل منصب الرئيس لمدة اربع سنوات، وفي عام 2001 اصبح عضوا في المجلس الاستشاري الوطني للحزب الديمقراطي، للمزيد ينظر:

Alan J. K. Sanders , Historical Dictionary of Mongolia, Fourth Edition,,Vol ironmen & Littlefield Lanham Boulder ,New York ,London, 1996,P.97.

(11) ل. توديف(1935–2020):هو كاتب وصحفي ومفكر منغولي وُلد عام 1935، يعتبر من أبرز الأدباء والمثقفين في منغوليا، حيث شغل مناصب رئيس تحرير عدة صحف وطنية، كما ترأس الاتحاد المنغولي للكتّاب، وشارك في البرلمان المنغولي لفترة طويلة. له أكثر من ألف عمل أدبي بين روايات وقصص وشعر ومقالات، وقد ترجم الكثير منها إلى عدة لغات. كما كان له دور سياسي هام، حيث ترشح للرئاسة في 1993 عن الحزب الثوري الشعبي المنغولي. حصل على عدة جوائز وطنية ودولية تقديرًا لإسهاماته الأدبية والثقافية وتوفي عام 2020. للمزيد ينظر:

"Gombojav Zandanshatar - Parliament". الموقع الرسمي للبرلمان المنغولي. تم الاطلاع عليه في 31 مايو 2025.

(12) With Official Permission, Change Stirs Mongolia,. The New York Times, 5 January 1990, p.6.

(13) Heaton, Mongolia in 1990: Upheaval, Reform, But No Revolution Yet, Asian Survey, vol. 31, no. 1 (Jan 1991)P. 50-51.

(14) Otgonjargal Sodnomdarjaa, Op. Cit,P.212..

(15) Morris Rossabi, Op .Cit, P.17.

(16) Heaton, Mongolia in 1990, Op .Cit, P.80.

(17) Heaton, Mongolia in 1991: The Uneasy Transition,. Asian Survey vol. 32, no. 1 (January 1992)p. 503.

(18) Heaton, Mongolia in 1990, Op .Cit, P.85.

(19) Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, ONordic Institute of Asian Studies, New York,1996,P.180.

(20) Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, Op .Cit, P.190.

(21) ن.جابندي: سياسي منغولي بارز شغل منصب رئيس جمهورية منغوليا بين عامي 1997 و2005. يُعد أحد رموز المرحلة الانتقالية من النظام الشيوعي إلى الديمقراطية، وكان سابقًا رئيسًا للبرلمان وأمينًا عامًا لحزب الشعب الثوري المنغولي. حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة، ولعب ببدورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية في البلاد.للمزيد ينظر:

Tsedendambyn, Batbayar. Modern Mongolian Politics: Democracy and Reform. Ulaanbaatar University Press, 2010, p. 141.

(22) جامبين غومبوجاف(1970):هو سياسي منغولي بارز وُلد في 18 مارس 1970 في منطقة بايانخونغور. شغل عدة مناصب هامة، منها رئيس البرلمان المنغولي (2019–2024)، وزير الخارجية والتجارة (2009–2012)، وأمين عام حزب الشعب المنغولي (2012–2013). حصل على تعليم أكاديمي في مجال الاقتصاد من جامعة بايكال الحكومية في روسيا، وعُين أستاذًا فخريًا في جامعته الأم عام 2011.للمزيد ينظر:

"Gombojav Zandanshatar - Parliament". الموقع الرسمي للبرلمان المنغولي. تم الاطلاع عليه في 31 مايو 2025.

(23) Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, Op .Cit, P.196.

(24) Richard Pomfret, Transition and Democracy in Mongolia Europe-Asia Studies Vol. 52, No. 1 (Jan., 2000) pp. 149-160.

(25) Sheldon R. Severinghaus, " The Pendulum swings Again," asian Survey vol. XLI, no. 1 (January/February 2001),P 60-64.

(26) Richard Pomfret,op.cit.P188.

(27) Beetham, D. 'The State of Democracy Project' in in International IDEA, Ten Years of Supporting Democracy Worldwide, Stockholm: International IDEA, 2005 ,145-155.
(28) Shin, D. and Wells, J. 'Is Democracy the Only Game in Town?' Journal of Democracy, 16 (2) (2005): 88-101.
(29)((International Republican Institute. Mongolia Parliament Election Observation Mission Report. Washington D.C: IRI, July, 2000, p.13.

(30) ج. نارانتشاسترالت : سياسي منغولي شغل منصب رئيس وزراء منغوليا بين ديسمبر 1998 ويوليو 1999. يُعد من الشخصيات الإصلاحية البارزة في فترة ما بعد الشيوعية، وسبق أن عمل عمدة للعاصمة أولان باتور. استقال من رئاسة الحكومة إثر خلافات سياسية حول سياسة الخصخصة، وتوفي في حادث سير عام 2007. للمزيد انظر:
Tsedendambyn, Batbayar ,OP.Cit.P.122.

(31) س. أويون: سياسية وعالمة جيولوجيا منغولية وُلدت عام 1964، دخلت البرلمان بعد اغتيال شقيقها الناشط زوريغ في 1998. أسست حزب "إرادة المواطنين"، ثم شغلت مناصب وزارية منها وزيرة الخارجية ووزيرة البيئة. عُرفت بدورها في دعم الديمقراطية والتنمية المستدامة في منغوليا، وكانت أول رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة بين عامي 2014–2016. للمزيد ينظر:
Encyclopaedia Britannica, "Sanjaasürengiin Oyuun – Mongolian politician," accessed May 31, 2025, from: www.britannica.com (https://www.britannica.com/.

(32) ب. إردينبات: هو سياسي منغولي بارز ورجل أعمال، وُلد في عام 1959 في أولان باتور، منغوليا. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من معهد نوفوسيبيرسك للجغرافيا والجيوديسيا.بدأ إردينبات مسيرته المهنية كمهندس في وزارة الجيولوجيا والتعدين، ثم شغل منصب المدير العام لشركة "إيريل" المحدودة بين عامي 1989 و2000. في عام 1998، أسس حزب الوطن (Motherland Party) وتولى رئاسته. عُيّن وزيرًا للدفاع بين عامي 2004 و2005، ثم وزيرًا للوقود والطاقة منذ عام 2005. كما كان عضوًا في البرلمان المنغولي منذ عام 2000.تُعرف شركة "إيريل" المحدودة، التي أسسها إردينبات، بأنها من أكبر الشركات الخاصة في منغوليا، ولها تأثير كبير في الاقتصاد الوطني. وتُعرف أيضًا باسم "حزب إيريل" نظرًا للتداخل الكبير بين موظفي الشركة وأعضاء الحزب للمزيد ينظر.

Tsedendambyn, Batbayar ,OP.Cit.P.182.
(33) Shin, D. and Wells, J.OP.Cit.P.160.
(34)Ole Bruun & Ole Odgaard,OP.Cit,P.169.
(35) Burkhart, R. E. and Lewis-Beck, M. 'Comparative Democracy, the Economic Development Thesis', American Political Science Review, (1994) 88 (4): 903-10.
(36)Shin, D. and Wells, J.OP.Cit.P.180.
(37) Burkhart, R. E. and Lewis-Beck, M. OP.Cit.P.90.
(38)Alan J.K. Sanders, OP.Cit,P.368.
(39) Sheldon R. Severinghaus,op.cit,o.45.
(40) Beetham, D. 'The State of Democracy Project' in in International IDEA, Ten Years of Supporting Democracy Worldwide, Stockholm: International IDEA, (2005) 145-155.

(41) رادناسوبريل غونشيجدورج(1953) : ولد في تساخير، مقاطعة أرخانغاي، وتحق بمدرسة في تاريات، وحصل على شهادة الالتحاق في جامعة منغوليا الوطنية يتحمل درجة العلوم من جامعة نوفوسيبيرسك ويساهم في الاشتراك السابق. عمل محاضر جامعي لمدة 13 عامًا. بين عامي 1988 و1990، كان مديرًا في معهد الرياضيات لأكاديمية العلوم في بوليا. بين سبتمبر 1990 وتموز 1992، تم اختياره رئيسًا دائمًا للصغيرة، وشغل أيضًا منصب نائب رئيس

بوليا.[4] ألغي الدستور الجديد منصب نائب الرئيس في عام 1992. هو أكاديمية العلوم المنغولية المتميز على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة إنتشون الكورية الوطنية والأكاديمية الوطنية. للحكم في منغوليا المنصب الوظيفي رئيس الدولة الشرقية من تموز 1996 إلى تموز 2000. للمزيد ينظر:

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Radnaas%C3%BCmbereliin_Gonchigdorj

(42) Sabloff, P. 'Why Mongolia? The Political Culture of an Emerging Democracy', Central Asian Survey, (2002) 21 (1): 19-36.

(43) Severinghaus, S. 'Mongolia in 2000: The Pendulum Swings Again', Asian Survey, (2001) 41 (1): 61-70.

(44) Ole Bruun & Ole Odgaard,OP.Cit,P.169.

(45) Severinghaus, S.op.cit,p.177.

(46) Ole Bruun & Ole Odgaard,OP.Cit,P.169.

قائمة المصادر:

اولا: الكتب الانكليزية:

1. Alan J. K. Sanders , Historical Dictionary of Mongolia, Fourth Edition,,Vol ironmen & Littlefield Lanham Boulder ,New York ,London,1996.
2. Fish, M. Steven, and Michael Seeberg. "The Secret Supports of Mongolian Democracy." Journal of Democracy, vol. 28, no. 1, 2017
3. International Republican Institute. Mongolia Parliament Election Observation Mission Report. Washington D.C: IRI, July, 2000.
4. International Republican Institute. Mongolia Parliament Election Observation Mission Report. Washington D.C: IRI, July, 2000.
5. Mongolian Science Academy and Institute of Historians, History of Mongolia Vol. 5 (Admon Printing: Ulaanbaatar, Mongolia 2003),
6. Morris Rossabi, Modern Mongolia: From Khans to Commissars to Capitalists (Berkley, LA: University of California Press, 2005).
7. Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, ONordic Institute of Asian Studies, New York,1996.
8. Otgonjargal Sodnomdarjaa, New Perspectives on the History of the Twentieth Century Mongolia (Ulaanbaatar, Mongolia) 2003.
9. Tsedendambyn, Batbayar. Modern Mongolian Politics: Democracy and Reform. Ulaanbaatar University Press, 2010.

ثانيا: الصحف والمجلات الانكليزية:

1. Beetham, D. 'The State of Democracy Project' in in International IDEA, Ten Years of Supporting Democracy Worldwide, Stockholm: International IDEA, (2005).
2. Burkhart, R. E. and Lewis-Beck, M. 'Comparative Democracy, the Economic Development Thesis', American Political Science Review, (1994).
3. Heaton, Mongolia in 1990: Upheaval, Reform, But No Revolution Yet,Asian Survey, vol. 31, no. 1 (Jan 1991).
4. Heaton, Mongolia in 1991: The Uneasy Transition,. Asian Survey vol. 32, no. 1 (January 1992).
5. Richard Pomfret, Transition and Democracy in Mongolia Europe-Asia Studies Vol. 52, No. 1 (Jan., 2000).

6. Sabloff, P. 'Why Mongolia? The Political Culture of an Emerging Democracy', Central Asian Survey, (2002) 21 (1).
7. Severinghaus, S. 'Mongolia in 2000: The Pendulum Swings Again', Asian Survey, (2001) 41 (1).
8. Sheldon R. Severinghaus, " The Pendulum swings Again," asian Survey vol. XLI, no. 1 (January/February 2001).
9. Shin, D. and Wells, J. 'Is Democracy the Only Game in Town?' Journal of Democracy, 16 (2) (2005).
10. With Official Permission, Change Stirs Mongolia,. The New York Times, 5 January 1990.

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1. https://en.m.wikipedia.org/wiki/Radnaas%C3%BCmbereliin_Gonchigdorj
2. https://en.m.wikipedia.org/wiki/Mongolian_People%27s_Party

3. Encyclopaedia Britannica, "Sanjaasürengiin Oyuun – Mongolian politician," accessed May 31, 2025, from: www.britannica.com (https://www.britannica.com/.